

Distr.
GENERAL

TCDC/9/3
7 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

باستعراض التعاون التقني فيما

بين البلدان النامية

الدورة التاسعة

نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

موجز تنفيذي

أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وهو يدرس الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٧٨، وذكر في محاولة لتحديد السمات البارزة لتلك الخبرة والدروس المستفادة منها. واستناداً إلى هذا الاستعراض، يخلص التقرير إلى أن مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ما زال صالحاً، ومن المرجح أن يكتسي مزيداً من الأهمية في المستقبل في ضوء التغيرات التي يشهدها النظام الدولي وأثرها على الهيكل التقليدي للتعاون التقني المتعدد الأطراف بالرغم من أنه لم تلب بعض الاحتياجات، ومن أن هذا التعاون لا يزال غير مدرج على النحو الأمثل ضمن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

وهناك من يرى أنه وإن كان لهذه التغيرات المفاجئة التي طرأت على النظام الاقتصادي الدولي منذ أواخر الثمانينات آثار سلبية على الحظوظ الاقتصادية لكثير من البلدان النامية، فإن هذه التغيرات أدت مع ذلك إلى زيادة فرص التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التي تستند، من بين أمور أخرى، إلى المفاضلة المتزايدة فيما بين هذه البلدان.

وبالنظر إلى هذه الظروف والحقائق الجديدة، يُقترح أن يركز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل، من حيث سياسته الموضوعية وتوجهه التنفيذي، على المبادرات الاستراتيجية التي يَرجح أن يكون لها أثر هام على عدد كبير من هذه البلدان. ويقترح أيضا أن يشمل هذا التركيز القضايا والمواضيع الانمائية الرئيسية، مثل التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف الفقر، وتنسيق سياسة الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بالانتاج والعمالة، وإدارة المعونة.

وقد ارتئي أن هذا التحول إلى اعتماد تدخلات استراتيجية تركز على القضايا والمواضيع الانمائية الرئيسية سوف يستدعي تقليص التمييز التقليدي بين البعدين "الترويجي" و "التنفيذي" للأنشطة المضطلع بها ضمن إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأنه، تمشيا مع هذا التوجه الجديد، قد تكون هناك حاجة إلى توخي أن يكون للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية مشاركة أطول أجلا في بعض الأنشطة، ولو على أساس انتقائي. ومن الأمثلة على المبادرات الاستراتيجية الكفيلة باجتذاب دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومبادرة منتدى آسيا - افريقيا؛ وتبادل الخبرة المقترح بين بلدان أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة.

واستنادا إلى تحديد للمبادئ والمقاييس التي ستستند إليها السياسة الموضوعية والتوجه التنفيذي الجديان، ارتئي أن العناصر الأساسية لمجموعة الاتجاهات الجديدة تشمل كلا من إعادة توجيه ما هو قائم من ممارسات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتحديد مبادرات جديدة تماما. وفيما يتعلق بالعنصر الأول، قدمت اقتراحات محددة من أجل صياغة سياسات وطنية جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وإعادة تشكيل عمليات المواءمة بين القدرات والاحتياجات؛ وتعزيز دور مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القطرية في تسهيل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وإقامة صلات أفضل مع مراكز التفوق في البلدان النامية؛ وتوسيع نظام إحالة معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليصبح قاعدة بيانات متعددة الأبعاد، لا تتضمن البيانات المؤسسية فحسب لكنها تتضمن أيضا معلومات عن الخبراء ومراكز التفوق وبيانات عن تجارب البرامج والمشاريع الناجحة والمبتكرة التي يمكن تطبيقها في بلدان أخرى.

وفيما يتعلق بالمبادرات الجديدة، تعبر إحدى توصيات التقرير الرئيسية عن الحاجة إلى تحقيق تكامل تنفيذي أوثق بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين هذه البلدان. وتؤكد بعض التوصيات الأخرى على الحاجة إلى تحديد بلدان محورية لتقوم بدور حفز في تنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وتشجيع ترتيبات للتعاون الثلاثي توافق الجهات المانحة، في إطاره، على تمويل التبادلات فيما بين البلدان النامية؛ وجمع المعلومات عن المشاريع الناجحة والمبتكرة التي يمكن تطبيقها في أماكن أخرى، واستخدام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كآلية لتيسير نقل خبرات هذه المشاريع إلى بلدان نامية أخرى؛ وتحديد منتجات التعاون التقني المتعلقة بمواضيع معينة، والكفيلة باجتذاب التمويل بفضل أهميتها؛ وإنشاء جائزة مجموعة الـ ٧٧/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني/الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

وبعد تحديد السياسة الموضوعية والتوجه التنفيذي وعناصر مجموعة الاتجاهات الجديدة، يدرس التقرير الترتيبات المؤسسية واحتياجات التمويل اللازمة لدعم الرؤية الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وعلى الصعيد المؤسسي، يقدم التقرير عددا من التوصيات بشأن القضايا التي سينظر فيها في جلسات اللجنة الرفيعة المستوى، والحاجة إلى ترتيبات منقحة على الصعيد الوطني من أجل دعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فضلا عن اقتراحات محددة لتنشيط منظومة الأمم المتحدة بما يدعم مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل، يقدم التقرير عددا من الاقتراحات، هي تخصيص موارد وطنية لبرامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ والتوصية بزيادة في مخصصات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في دورة البرمجة القادمة؛ واستمرار البلدان في تخصيص حصة من أرقامها الوطنية الإرشادية للتخطيط لدعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ ووضع ترتيبات للتمويل الثلاثي الأطراف تشارك فيها الجهات المانحة؛ وبذل جهود لتعبئة موارد خاصة استنادا إلى منتجات محددة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كفيلة باجتذاب التمويل بفضل أهميتها؛ ووضع ترتيبات تمويل مع القطاع الخاص.

وفي الختام، يلاحظ التقرير أنه من الملائم القيام أثناء الذكرى الخمسين للمنظمة باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر أن عام ١٩٩٥ يوافق أيضا الذكرى العشرين لاتخاذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام ١٩٧٥ مقررته بشأن الأبعاد الجديدة للتعاون التقني.

وسوف يكون مقرر اللجنة الرفيعة المستوى بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إسهاما هاما في زيادة تطوير هذا التعاون بوصفه أداة نشطة لدعم مسعى عالمي حقا من أجل التنمية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٥	أولا - مقدمة ١ - ٢
٥	ثانيا - الخلفية التاريخية ٣ - ٧
٧	ثالثا - الخبرة المكتسبة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: الدروس المستفادة ٨ - ٢٤
٧	ألف - الخبرة الإقليمية ٩ - ١٤
٩	باء - أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ١٥-١٦
١١	جيم - أنشطة مدعومة من مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ١٧-١٨
١١	دال - التحديات المتبقية ١٩-٢٤
١٣	رابعا - الحاجة إلى توجيهات جديدة ٢٥-٢٣
١٦	خامسا - السياسة الفنية ومجال التركيز العملي ٣٤-٤٢
١٨	سادسا - جدول أعمال جديد: العناصر الأساسية للاتجاهات الجديدة ٤٣-٧١
١٨	ألف - إعادة توجيه الممارسات القائمة ٤٤-٥٨
٢٢	باء - المبادرات الجديدة ٥٩-٧١
٢٦	سابعا - الترتيبات المؤسسية ٧٢-٨١
٢٨	ثامنا - التمويل ٨٢-٩٣
٣١	تاسعا - الاستنتاجات ٩٤-٩٧

المرفقات

٣٣	الأول - قائمة المشتركين في فريق الخبراء الخارجيين المعني بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
٣٤	الثاني - موجز التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير لتنظر فيه اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية استجابة لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن مؤتمر التعاون بين الجنوب والجنوب، وقد طلبت في سياقها من اللجنة أن تدرج في جدول أعمال دورتها التاسعة بندا بعنوان "اتجاهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية".

٢ - وهذا التقرير هو نتاج سلسلة من المشاورات الداخلية والخارجية التي انتهت باجتماع لفريق خارجي من الخبراء (انظر قائمة المشتركين الواردة في المرفق الأول) عقد في نيويورك يومي ٦ و ٧ آذار/مارس ١٩٩٥، وخرج بعدد من الاقتراحات والتوصيات الهامة التي أدرجت بالتالي في هذا التقرير. واستفيد في إعداد هذا التقرير أيضا من الاقتراحات التي وردت من حكومات متفرقة ومنظمات ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ونخبة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

ثانيا - الخلفية التاريخية

٣ - استند التركيز على التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي نشأ في غضون السبعينات، إلى التسليم بضرورة زيادة المبادلات الأفقية فيما بين البلدان النامية استكمالاً للمبادلات العمودية التي كانت سائدة بين الشمال والجنوب والتي اتسمت بها العلاقات الدولية في الماضي. واعتمدت الجمعية العامة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ عددا من القرارات التي تدعو المجتمع الدولي بوجه عام ومنظومة الأمم المتحدة بوجه خاص إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة المبادلات التقنية فيما بينها، وإضافة إلى ذلك، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٧٥ مقرا عن الأبعاد الجديدة في التعاون التقني^(١) دعا إلى زيادة التأكيد في تطبيق برامج التعاون التقني على التنفيذ الحكومي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وتوجت هذه الجهود بمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الذي عقد في بوينس آيرس من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨. وتنص خطة عمل بوينس آيرس^(٢) التي اعتمدها المؤتمر على إطار مفاهيمي وتنفيذي شامل لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وقد أعيد التأكيد باستمرار على هذا الإطار في القرارات اللاحقة التي اتخذتها بهذا الصدد الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى.

٤ - وبذلت جهود منهجية في الثمانينات لدفع عجلة مبادلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مختلف المجالات المحددة في خطة عمل بوينس آيرس من خلال أنشطة الترويج والتوعية وكذلك على أساس دعم برامج ومشاريع تنفيذية معينة في طائفة عريضة من القطاعات، بما فيها القطاعات المحددة في برنامج عمل بلدان عدم الانحياز للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبرنامج عمل كراكاس الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أيار/مايو ١٩٨٨^(٣). وبناء على هذه الجهود، أحرز تقدم ملموس في تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ولكن لا ريب في أنه

لا يزال من الضروري التغلب على عدد من التحديات لتحقيق التعاون التقني الكامل فيما بين البلدان النامية. ومن أهم هذه التحديات ضرورة تحقيق قبول أوسع لهذا التعاون، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والنهوض بالأهداف العريضة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي يوفر الإطار الطبيعي لتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٥ - وكان أيضا للتغيرات العميقة التي اعترت النظام الدولي منذ أواخر الثمانينات، أثر كبير على التعاون الإنمائي التقليدي المتعدد الأطراف، الذي له بدوره آثار هامة على آفاق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل. وفي هذا الصدد، أوجدت العولمة السريعة للأسواق والهياكل الإنتاجية، معززة بزيادة التركيز على إنشاء نظام تجاري دولي محرر من القيود، تحديات وفرصا غير اعتيادية للبلدان النامية. كذلك فرض نشوء عدد من الدول الجديدة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق وأجزاء من أوروبا الشرقية، متطلبات جديدة على المجتمع الدولي لتوفير مساعدة اقتصادية وتقنية في وضع الأساس اللازم لنجاح هذه الدول في التحول إلى الاقتصادات السوقية، يضاف إلى ذلك أن الزيادة الكبيرة في عدد المجتمعات المتنازعة وعمليات حفظ السلم والجهود الإنسانية التي كان لا بد من القيام بها، ألقت مسؤوليات جديدة وملحة على عاتق المانحين التقليديين. وأدت ضرورة تخصيص موارد لهذه الأنشطة الجديدة، مصحوبة بزيادة الضغوط المالية التي يواجهها بعض البلدان المتقدمة النمو، إلى تقلص الموارد المتاحة للتعاون الإنمائي التقليدي.

٦ - وعملت هذه التطورات على زيادة الاهتمام بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كوسيلة لترويج نظام جديد من المشاركة والتبادل فيما بين البلدان النامية، لا لدعم أهدافها الإنمائية العامة فحسب، بل وكذلك لضمان اشتراكها بمزيد من الفعالية في هيكل العلاقات الدولية الحديث النشوء. وأعطى تقرير لجنة الجنوب المعنون "التحدي الذي يواجه الجنوب"^(٤) الذي صدر في عام ١٩٩٠ زخما إضافيا للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وبناء على استعراض هذا التقرير، قامت اللجنة الرفيعة المستوى في دورتها الثامنة بدعوة البلدان النامية ومنظمات الأمم المتحدة إلى النظر في التوصيات الواردة في التقرير للأخذ بها - إذا أمكن - في أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وطلب أيضا من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم إلى الدورة التاسعة للجنة تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وطلب قرار الجمعية العامة ١٦٤/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين في عام ١٩٩٥، تقريرا عن حالة التعاون بين الجنوب والجنوب، على سبيل متابعة تقرير لجنة الجنوب، واعتمدت اللجنة الرفيعة المستوى في مقررها ٢/٨ استراتيجية وإطارا لتعزيز وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات، وأيدت الجمعية العامة هذا المقرر في قرارها ١٧٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وأوصت الاستراتيجية، ضمن أشياء أخرى، بإعطاء أولوية عليا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، الذي يدعو إلى إيلاء الاعتبار الأول لاستخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، في تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية أيا كان مصدر تمويلها. وعلاوة على ذلك، أكدت مبادئ التوجيهات الجديدة في التعاون التقني التي اعتمدها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أهمية التعاون بين الجنوب

والجنوب في تنفيذ التعاون التقني المتعدد الأطراف. ويتجلى هذا الاهتمام المجدد بهذا الموضوع أيضا في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجموعة ال ٧٧ الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إذ أكد هذا الإعلان أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب ودعا إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بهذا الشأن. كذلك دعا نائب رئيس وزراء اليابان في البيان الذي أدلى به أمام الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة إلى زيادة التأكيد على التعاون بين الجنوب والجنوب، وحث على إدراجه كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية. وأخيرا طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٦/٤٩ من الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا يتضمن توصيات لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب والتوسع فيه، مع مراعاة قرار اللجنة الرفيعة المستوى المستند إلى نظرهما في البند المعنون "اتجاهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، وهو موضوع هذا التقرير.

٧ - ونظرا للتغيرات التي أخذت تعتري الهيكل التقليدي للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف وانتشار أثر الابتكار التكنولوجي، اللذين أوجدا إمكانيات جديدة لتعجيل خطى التنمية، سيكون من الضروري إجراء تغيير كبير في توجه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إذا ما أريد له الاستجابة بفعالية لهذه التحديات. ولا بد أيضا من إقامة المناسب من الهياكل المؤسسية المساندة والطرائق التمويلية. ويجب أن ينظر إلى هذا التقرير في ضوء هذه الخلفية وأن تكون ماثلة للأذهان لدى تنفيذه.

ثالثا - الخبرة المكتسبة في ميدان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية: الدروس المستفادة

٨ - أسفرت الخبرة المتراكمة على مدى عقدين من الزمان على وجه التقريب عن إبراز عدد من الدروس المستفادة منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٧٨ تتصل بنقاط القوة ونقاط الضعف في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد سلّمت البلدان النامية بمسؤولياتها الأساسية عن تعزيز هذا التعاون وانخرطت فيما بينها في مجموعة واسعة من المبادلات التقنية على المستويين الإقليمي والأقليمي.

ألف - الخبرة الإقليمية

٩ - في المنطقة العربية، كانت مصر وتونس نشطتين بصفة خاصة في تعزيز مبادلات التعاون التقني، الأولى في الدول الناطقة بالانكليزية، والثانية في الدول الناطقة بالفرنسية، فضلا عن الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وغطت هذه المبادلات مجالات الزراعة والطاقة وتطوير الهياكل الأساسية والبيئة. وعلى سبيل المثال، أوفدت الوكالة التونسية للتعاون التقني خلال العقد الماضي ٧ ٠٠٠ من الخبراء وصغار التقنيين للخدمة خارج البلاد، واستقبلت أكثر من ١ ٠٠٠ متدرب من بلدان أفريقية وعربية مختلفة.

١٠ - وفي أوروبا الشرقية ومنطقة شرق البحر المتوسط، شاركت تركيا ومالطة وقبرص وبولندا بنشاط في تعزيز التعاون التقني في منطقتها وخارجها. فخصصت تركيا، مثلا، لأنشطة التعاون التقني مع البلدان النامية الأخرى تمويلا ثنائيا تجاوز ٧٠ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤. وأوفدت خبراء ومتطوعين

وقدمت زمالات وجولات دراسية لمشاركين من المنطقة. وقدمت قبرص ومالطة وبولندا أيضا أنواعا محددة من خدمات الخبراء، وأتاحت التدريب لمواطني بلدان أخرى في المنطقة.

١١ - وفي آسيا والمحيط الهادئ، أنشأ عدد من البلدان منها الصين والهند وتايلند وسنغافورة واندونيسيا برامج للتعاون التقني الثنائي مع بلدان نامية، ورصدت موارد من أرقام التخطيط الإرشادية خاصتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتمويل هذه الأنشطة. كما شاركت البلدان الجزرية الصغيرة في المحيطين الهادئ والهندي في مبادلات للتعاون التقني تتصل بمعالجة قضايا معينة مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، والمشاكل المتصلة بضيق نطاق اقتصادها بسبب صغر حجمها، وقضايا السياحة، والمخاطر التي تحيق بالتنوع الأحيائي. وتعمل بعض المؤسسات الإقليمية كأدوات مهمة لتعزيز هذا التعاون ومنها، مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، ومقره نيودلهي، وشبكة المراكز الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومقرها بانكوك، والمركز الإنمائي لآسيا والمحيط الهادئ، ومقره كوالالمبور، والبرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، ومقره في ساموا. وينطوي مركز هانغزو الإقليمي للطاقة الهيدرولوجية الصغيرة، الذي أنشأته الصين بمساعدة البرنامج الإنمائي، على إمكانات واسعة لتعزيز مبادلات التعاون التقني في ميدانه. ومن ناحية أخرى، ساعد نمو التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية كرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وفريق التنسيق لجنوب المحيط الهادئ، على قيام البلدان الأعضاء فيها بتركيز جهودها على عدد من المشاكل المشتركة في ميادين بعينها مثل التجارة والزراعة والنقل والاتصالات.

١٢ - وتبرز تجربة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بعض الخصائص الفريدة، حيث قامت بعض البلدان منها الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك وفنزويلا، بدور رائد في تعزيز هذا التعاون، سواء عن طريق برامجها المستقلة الممولة ثنائيا، أو باستخدام آلية أرقام التخطيط الإرشادية في إطار البرنامج الإنمائي. وأسهمت أيضا بعض التجمعات دون الإقليمية داخل المنطقة مثل، المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، والجماعة الكاريبية، بدور نشط في تعزيز مبادلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وكانت جهود دعم أمريكا الوسطى في تحولها من الصراع إلى التنمية ذات دلالة خاصة وأهمية. وساعد وجود اتفاقات معينة مثل الاتفاق المتعلق بمرفق سان خوسيه النفطي، الذي تموله المكسيك وترينيداد وتوباغو وفنزويلا؛ وإنشاء لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، التابعة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وبذل جهود من قبل الوكالات الأخرى المتعددة الأطراف مثل الجماعة الأوروبية؛ ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية من خلال فريقه الاستشاري الإقليمي في المنطقة، ووجود خطة الأمم المتحدة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، التي يديرها البرنامج الإنمائي، في استخدام أداة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة مكثفة. ومن المحتمل أيضا أن تتضاعف نماذج مبادلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في سياق اتفاقات التعاون والاندماج الاقتصادي مثل، السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي التي تضم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى، ورابطة دول منطقة البحر الكاريبي المنشأة حديثا.

١٣ - وفي افريقيا، كانت بعض البلدان كنيجيريا والسنگال واثيوبيا وغانا وجمهورية تنزانيا المتحدة بمثابة دعائم رئيسية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ومن الضروري أن تستغل أكثر إلى أقصى حد ممكن إمكانات التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية، عن طريق منظمة الوحدة الافريقية ولجنة المحيط الهادئ. وفي هذا المجال، جاء تشكيل الاتحاد الاقتصادي الافريقي في أيار/مايو ١٩٩١ تعبيرا عن الجهود المتجددة لتعزيز اتفاقات التعاون والتكامل. ومن المنتظر أن تركز قواعد هذا الاتحاد على المنظمات دون الإقليمية الراهنة مثل الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا، والسوق المشتركة لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي، والجماعة الانمائية للجنوب الافريقي. وتلوح بعض فرص التعاون التقني المثيرة للاهتمام من خلال مشاركة بعض المؤسسات الإقليمية مثل رابطة غرب افريقيا لتنمية زراعة الأرز، والمعهد الدولي للزراعة الاستوائية، ومعهد الإدارة لشرق وجنوب افريقيا، والمركز الإقليمي الافريقي للتكنولوجيا.

١٤ - وأحد التطورات المهمة ذات الصلة المتزايدة بتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هو اتجاه الفروق القائمة بين مجموعات البلدان النامية الى التعاضد، سواء قيس بحساب مستوياتها الإنمائية أو بطبيعة اندماجها في الاقتصاد العالمي. ومؤدى ذلك، أنه ينبغي أن ينظر بعناية في المستقبل في الصياغات الممكنة لمختلف استراتيجيات تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بحيث تؤخذ هذه الفروق بعين الاعتبار. على أن اتباع هذا النهج لا بد أن لا يخل بالحاجة المستمرة لتعزيز التعاون الأقليمي الذي يربط مختلف مناطق العالم النامي على أساس اتفاقات التعاون التقني. وهذه النقطة ضرورية جدا نظرا إلى أن كثيرا من البلدان النامية في مختلف المناطق مرت بنقلة خطت معها من مركز المتلقي الصافي إلى مركز المانح الصافي للمساعدة التقنية والاقتصادية. وأدى هذا التحول الدينامي في أحوال تلك البلدان الى وضعها في موقف يمكن أن يكون فاعلا في تقاسم التقنيات والخبرات التي كانت سببا في النجاح الذي حققته بلدان نامية أخرى.

باء - أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٥ - وفقا للولاية المنصوص عليها في برنامج عمل بوينس آيرس، تقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور نشط داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز أنشطة التعاون التقني ودعمها، إقليميا وأقاليميا. وقد شملت الأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة على مدى السنين مجموعة مختلفة من الأساليب، تندرج أهمها ضمن أربع مجموعات برامج فرعية. وتتضمن هذه البرامج على وجه التحديد، الأساليب وحلقات العمل المتعلقة بمواضيع محددة في مجال مطابقة الطاقات والاحتياجات؛ وتعزيز القدرات في مجال إدارة التعاون التقني بين البلدان النامية؛ والدراسات والتقييمات في المجالات ذات الأولوية؛ وأنشطة الدعوة والتوعية التي تستهدف نشر الوعي بالتعاون التقني وزيادة استخدامه في عمليات التنمية؛ ونشر المعلومات المتعلقة بالقدرات المؤسسية عن طريق استخدام قاعدة بيانات نظام الإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي الآونة الأخيرة، نفذت عمليات في مجال مطابقة الطاقات والاحتياجات في مجال الأغذية والزراعة في الأرجنتين؛ وعمليات تتعلق بالائتمان الريفي وتخفيف الفقر في بنغلاديش؛ وقطاع الخدمات في أوغندا؛ والزراعة

والتنمية الريفية في نيجيريا. وأسفرت كل عملية منها عن إبرام عدد مهم من اتفاقات التعاون التقني الثنائي بين الدول النامية المشاركة. وعقدت في جميع المناطق حلقات عمل تناولت مواضيع محددة ركزت على المبادلات والمشاورات القائمة على التفاعل الرامية إلى تبادل الخبرات والمعارف مما يمكن أن يسفر عن استعمال التكنولوجيات والنهج القابلة لإعادة التطبيق في عدد متزايد من البلدان النامية. ولعبت هذه الحلقات دورا حافزا في تعبئة الموارد في البلدان النامية لتنفيذ أنشطة في مختلف القطاعات المحددة. وقامت الوحدة أيضا بدور محوري في تقديم مساعدة في تحديد المهام المنوطة بآليات مراكز التنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بشكل أفضل في البلدان المشاركة تعزيزا لقدرتها على دعم وتطبيق طرائق هذا التعاون.

١٦ - وكجزء من الأنشطة التي نفذتها الوحدة، تم إعداد دراسة جدوى بشأن برنامج تقديم المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة، قصد بها توفير الأساس لتشغيل برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، الذي انعقد في بريدجتاون في بربادوس في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤^(٥). وتقوم الوحدة بتقديم مساعدات كبيرة في شكل تحليل للسياسات من منظور يراعي نوع الجنس، استنادا إلى مقارنة تجارب المنظمات النسائية الجماهيرية في دعم الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ولتنظيم تبادل الآراء بشأن الممارسات الإدارية الحضرية الفعالة كمساهمة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المقرر عقده في اسطنبول في عام ١٩٩٦. وركزت الأنشطة الأخرى على القطاعات الإنمائية ذات الأولوية، بما في ذلك تعزيز القدرات المؤسسية للتعليم، من خلال التعاون بين الجامعات في مجالات البحوث؛ والدراسات المتعلقة بتنسيق المعونة؛ والدراسات الخاصة بإنتاج الأغذية في أفريقيا؛ وتكنولوجيات تجهيز الأغذية لأغراض تجارية؛ والصلات بين البحث والتطوير والسياسات العامة واستثمارات القطاع الخاص والانتاج في الدراسات التي تجريها الجامعات، وإعداد إطار عمل يتعلق بالسياسات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة؛ ودعم برنامج مواد التثقيف الصحي، وإنشاء الشبكة الدولية لمحطات القوة المائية الصغيرة في الصين. وساعد الدعم المقدم لهذه الأنشطة أيضا في تعزيز الترتيبات لإقامة الشبكات والتوأمة وتطوير الروابط بين مراكز الامتياز في البلدان النامية - ونتج عن الأثر الجماعي للأنشطة المنفذة في إطار هذه البرامج الفرعية، زيادة استخدام منهجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عن طريق تدخلات استراتيجية مختارة، أدت بدورها إلى توليد مجموعة من الموارد وتطبيق التكنولوجيات والخبرة التقنية المجربة في بلدان معينة في عدد أكبر من البلدان النامية. ونتيجة لذلك، قامت الوحدة، بالرغم من تواضع الموارد المتاحة لها، بدور حيوي في ترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قياسا بناتجها الموضوعي المتعلق بالسياسة وأهميتها كعامل حافز.

جيم - أنشطة مدعومة من مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

١٧ - بالإضافة الى العمل الذي تقوم به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، قامت كثير من مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة أيضا بدور فعال في دعم أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال توفير المشورة والخدمات التقنية في مجالات اختصاصها. ومن تلك المنظمات ادارة الدعم الإنمائي والخدمات الادارية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة العمل الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية. كما قدمت لجان الأمم المتحدة الاقليمية كذلك مساعدة قيمة لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٨ - وتقف الأنشطة التي تم تحديدها سابقا، دليلا على أن عددا من المبادرات المهمة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية قد تم تنفيذها، إلا أنه لا يزال هناك عدد من الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها، كما أن تحديات جديدة قد ظهرت استجابة للتحديات العالمية الناشئة، فضلا عن ذلك ينبغي إصلاح عدد من أوجه الضعف التي تم تحديدها إذا أريد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يصبح أداة أكثر فعالية لدعم التنمية.

دال - التحديات المتبقية

١٩ - يتألف التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كما يمارس حاليا من مصفوفة من الأنشطة متعددة الأوجه بطبيعتها وينفذها مجموعة من الجهات الفعالة بما فيها الحكومات والمؤسسات الاقليمية والوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ولذلك ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان تحسين الروابط بين الأنشطة المختلفة من أجل تخصيص الاعتمادات من الموارد بكفاءة أكبر، وترشيد الأهداف، لأن الفشل في ذلك قد يؤدي الى الزيادة في بعثرة الجهود وعدم استخدام الموارد على النحو الأمثل.

٢٠ - وبالرغم من النجاح الواضح الذي تم تحقيقه في كثير من المجالات، هناك ميل من جانب كثير من البلدان النامية للنظر الى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه طريقة من طرائق التعاون التقني أقل استحسانا من التبادلات التقليدية بين بلدان الشمال والجنوب. وغالبا ما يترتب على ذلك قلة الوعي بالإمكانيات الفعلية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفه طريقة ملائمة تقنيا وفعالة من حيث التكاليف لمعالجة احتياجات البلدان النامية وتعزيز الروابط مع شركائها من بلدان الجنوب.

٢١ - وبالرغم من تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نطاق واسع نسبيا فإن استخدامه داخل منظومة الأمم المتحدة لا يزال دون المستوى الأمثل. فقد أخفقت منظومة الأمم المتحدة نفسها في ترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بصورة فعالة، بسبب توجهها الأساسي وانتشار ثقافتها المؤسسية المحبذة لأنشطة التعاون التقني التقليدية. وفصلا عن ذلك، وفيما يتعلق بمجموع احتياجات

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، لا تقدم منظومة الأمم المتحدة سوى موارد متواضعة نسبياً لدعم هذه الاحتياجات.

٢٢ - ويجب أن يتوفر عدد من الشروط الحيوية أيضاً إذا أريد تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على النحو الأمثل. فأولاً، ينبغي أن تضع البلدان المستفيدة سياسة وطنية واضحة بشأن هذا التعاون على النحو الذي تم تأكيده في استراتيجية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في التسعينات. التي أعتمدتها الدورة الثامنة للجنة الرفيعة المستوى. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتوفر للبلدان فكرة واضحة على قدراتها واحتياجاتها، وأن تنشئ الآليات الملائمة لإدارة نقل و/أو استيعاب المهارات من البلدان الأخرى. ومن أجل استخدام هذا النوع من التعاون كأداة رئيسية من أدوات التنمية في أي من البلدان، سيكون من المهم وجود كيان مختص ومؤسس بشكل جيد في موقع ملائم داخل الهيكل الحكومي لتولي مسؤولية إدارة عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك رصد تنفيذ الاتفاقات المبرمة مع البلدان الأخرى كنتيجة لممارسات التوفيق بين القدرات والاحتياجات التي تشرف عليها الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأخيراً فإن منظومة الأمم المتحدة ستكون أكثر فعالية في ترويج أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عندما يتحقق للمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهم شامل لهذه العملية، وعندما يوجد التزام واضح لجعل أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية جزءاً لا يتجزأ من مبادرات دعم الجهود الإنمائية الوطنية.

٢٣ - ومما هو جدير بالاهتمام أنه بالرغم من أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كان موضوعاً لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الرفيعة المستوى وبالتأكيد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ربما أكثر من أي مجال آخر، فإن الأوضاع المذكورة آنفاً لا تتوفر بصورة أفضل في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي ولا في البرامج الوطنية. وكانت الولاية الواسعة المبينة في خطة عمل بوينس آيرس تقاس أحياناً بعدد الخبراء من البلدان النامية الذين يعملون في المشاريع بوتيرة اجتماعات ترويج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبحجم المشتريات من البلدان النامية بدلاً من النظر إليها بوصفها شرطاً ضرورياً لضمان إدماج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إدماجاً كاملاً في المفهوم الأوسع للأنشطة التنفيذية لدعم عملية التنمية ككل.

٢٤ - ويؤكد تقييم تجربة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على مدى عقدين تقريباً، ومنذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس، صلاحية المفهوم وأهميته بوصفه أداة للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، ويجب في النهاية، إعادة توجيهه لمواكبة الواقع الجديد، وكجزء من العملية التصورية المستمرة للتعاون الإنمائي المتعدد الأطراف ولدور أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في تلك العملية.

رابعاً - الحاجة إلى توجيهات جديدة

٢٥ - لقد شهدت الفترة منذ اعتماد خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون فيما بين البلدان النامية، وبخاصة السنوات القليلة الماضية تغييرات جوهرية في هيكل العلاقات الدولية على نحو لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر. فزيادة الاتجاه نحو العولمة في الأنشطة الاقتصادية؛ وظهور دول جديدة في شرقي أوروبا ووسط آسيا؛ والتحول النمطي في التفكير الإنمائي من التخطيط الاقتصادي والتدخلات بقيادة الحكومات الى الاعتماد على القطاع الخاص وقوى السوق؛ وظهور مراكز قوى اقتصادية جديدة في الجنوب، خاصة في شرقي آسيا وأجزاء من أمريكا اللاتينية؛ وثورة الاتصالات والمعلومات؛ وتزايد النزاعات العسكرية في أجزاء من وسط أوروبا والشرقين الأوسط والأدنى؛ ونهوض الأمم المتحدة بوصفها أداة رئيسية متعددة الأطراف في خدمة حسم المنازعات، وحفظ السلام وبناء السلام؛ واستمرار التخلف وانتشار الفقر على نطاق واسع في أجزاء كثيرة من العالم النامي، أسفرت كلها عن تغيير ديناميات التعاون الدولي بصورة جوهرية خلال التسعينات. وفضلا عن ذلك، تغير تدفق المساعدة الإنمائية وأنماطها واتجاهها لكي تستجيب للاحتياجات والحقائق الجديدة. وبالرغم من الأثر السلبي المترتب على تلك التطورات في كثير من البلدان النامية، التي لا تزال تصارع مشكلة الفقر الواسع الانتشار، والدين والتكيف، فقد أسفرت، في الوقت نفسه، وعلى النقيض من ذلك تماما، عن توسيع إمكانيات التعاون الى حد كبير فيما بين البلدان النامية. وفي سياق هذا الإطار الشامل يرد فيما يلي التطورات المحددة التي يحتمل أن تؤثر على شكل التعاون في المستقبل فيما بين البلدان النامية ومضمونه وطرائقه.

٢٦ - لقد أسفرت زيادة العولمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، استنادا الى ثورة الاتصالات والمعلومات، عن إيجاد ترابط عالمي متزايد زاد الى حد كبير في حجم المعاملات الاقتصادية. ولقد تنوعت استجابة البلدان النامية لتلك الظروف المتغيرة وفقا لأوضاعها الاقتصادية ومستوى تنميتها. وعلى سبيل المثال، لا تزال بلدان كثيرة في افريقيا تواجه صعوبات اقتصادية حالت بينها وبين الاستفادة على النحو الأوفى بتلك الفرص. ومن جهة أخرى، حققت البلدان المصنعة حديثا في شرق آسيا والمجموعة الأكبر المسماة "الاقتصادات الآسيوية العالية الأداء"، فضلا عن عدد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا وشمال افريقيا مستويات نمو اقتصادي عالية ودلت على قدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية الجديدة. وبالرغم من ذلك، أدت الاختلافات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم النامي، مع عدم استصوابها، الى زيادة إمكانيات التعاون فيما بين البلدان النامية بطريقة لم يسبق لها مثيل. وبصفة خاصة، أصبحت البلدان النامية الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية في موقف يسمح لها بنقل المهارات والخبرات، بما في ذلك تقنيات التنظيم والإنتاج الصناعيين الجديدة والابتكارية وتطبيقات التكنولوجيا الخلاقة التي أثبتت نجاحها الى حد كبير في زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية لاقتصاداتها الى بلدان نامية أخرى.

٢٧ - ولقد فرض ظهور دول جديدة في شرقي أوروبا على المجتمع الدولي ضرورة تقديم مساعدات اقتصادية وتقنية لتنفيذ انتقال تلك البلدان بنجاح الى اقتصادات قائمة على السوق، كما فرضت على تلك الدول التعامل أثناء تلك العملية، مع البرامج الاقتصادية التي ترعاها مؤسسات بريتون وودز، وهي تجربة جديدة تماما بالنسبة لها. وهناك بعض المناطق في العالم النامي، على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اكتسبت خبرات في التعامل مع البرامج المالية والاقتصادية التي يضعها صندوق النقد

الدولي والبنك الدولي وتمكنت أيضا من إدارة عملية الانتقال من جهد إنمائي تقوده الحكومة الى الاعتماد بصورة متزايدة على القطاع الخاص في سياق اقتصاد السوق الحرة. ونتيجة لذلك، أصبحت في موقف مثالي يسمح لها بتقديم المساعدة الى دول الكومنولث المستقلة على أساس ترتيبات ابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٢٨ - ولقد أثر ظهور التكنولوجيات الجديدة في مجالي الاتصالات والمعلومات الى حد كبير في أنماط المبادلات الدولية. ومن شأن التكنولوجيات الجديدة للاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك التجهيز الرقمي للمعلومات، ورقائق الحاسوب الفائقة السرعة والأدوات المتعددة الوسائط في مجالي التعليم والبحوث، أن تسمح الآن بنقل المعلومات أنيا فيما بين البلدان. وبالرغم من أنه لا تتوفر لكثير من البلدان النامية حتى الآن سوى قدرة محدودة على استغلال تلك الأدوات على النحو الأوفى في مجال الاتصال، فإن تلك التطورات تهيئ فرصا لها شأنها من أجل تحديد طرائق جديدة تجعل المبادلات في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أمرا عمليا من الناحية التشغيلية.

٢٩ - كما شهد العقد الماضي تحولا جذريا في التفكير المتعلق بالتنمية. فبدلا من التركيز التقليدي على التخطيط الاقتصادي وعلى فكرة الدولة الإنمائية التي تنظم مجموعة من التدخلات الواسعة النطاق في عملية التنمية، يزداد الاعتماد الآن على التنمية بقيادة القطاع الخاص واعتماد حلول السوق الحرة، الأمر الذي نجم عنه تهميش دور الدولة. ويتجسد هذا النموذج الإنمائي الجديد في أغلب الأحيان في برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي يرفعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتنفذها البلدان النامية. بيد أن تنفيذ تلك البرامج ينطوي في كثير من الحالات على عدد من التحديات فيما يتصل بالتوفيق بين احتياجات الكفاية الاقتصادية وأهداف التنمية الاجتماعية. وفي أحيان كثيرة أثبتت هيكلة وتتابع التدابير السياسية على صعيد الاقتصاد الكلي، فضلا عن اعتماد خيارات الاستثمار، أنها تسبب مشاكل للبلدان التي استهلت تلك البرامج، وبمقدور تلك البلدان أن تستفيد من خبرات البلدان التي خاضت تجربة التكيف من قبل. ولذلك، فإن من شأن مجال الإصلاحات السياسية الاقتصادية بكامله الذي يحتل مكانة رئيسية فيما يتصل بالتنمية المستدامة والفعالة الطويلة الأجل، أن ييسر تشجيع مبادلات مثمرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. فضلا عن ذلك، يدل أيضا توسيع قاعدة المشاركة في عملية التنمية لكي تشمل منظمات غير حكومية وتشمل القطاع الخاص على ضرورة أن يسفر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن إقامة شراكات جديدة مع هذه المجموعات بغية تبادل الخبرات فيما بين البلدان والمناطق في مجالات الاهتمام المشترك. وبالفعل تقدم الشبكات التي أنشأتها بعض المنظمات غير الحكومية في أرجاء العالم خدمات فعالة الى حد كبير فيما يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٠ - وبصدد السعي من أجل التوصل الى نهج للتنمية محوره الإنسان وموجه، الى حد كبير، نحو تنمية الموارد البشرية وإيجاد قدرات مؤسسية مستدامة، يتزايد الاعتراف بالتعاون التقني بصفته جزءا هاما من عملية التنمية. وتعتبر المساعدة التقنية ببساطة حسبما توخيت أصلا، عملية تابعة للاستثمارات الرأسمالية في شكل مشاريع هندسية ودراسات جدوى. بيد أنها مقبولة الآن على نطاق واسع بصفتها عنصرا ضروريا

لتكملة الاستثمار الرأسمالي وبصفتها أداة لا يمكن الاستغناء عنها من أجل ضمان تحقيق عملية تنمية مستدامة فعلا. ونتيجة لذلك، أصبح التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وهو عنصر هام من عناصر هذا الشكل من أشكال التعاون، يحتل أيضا مكانا بارزا بصورة متزايدة بصفته أداة للتنمية.

٣١ - وأخيرا، أسفرت الديناميات المتطورة للنظام العالمي في السنوات الأخيرة عن توسيع جدول الأعمال العالمي بدرجة كبيرة. ومن منظور البلدان النامية، تتسم بأهمية كبيرة متطلبات التجارة والاستثمار، وتحسين الإنتاج والإنتاجية، والدين، وتخفيف حدة الفقر، وإدارة البيئة بفعالية، والتحدي المتمثل في تشجيع الإسراع بخطى التنمية، ولا تزال قضية تحسين مركز المرأة وإدماجها بفعالية في عملية التنمية تتطلب إجراء دوليا، وسوف يتم التصدي لها بصورة شاملة خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر انعقاده في بيجين في وقت متأخر من هذه السنة (انظر A/48/105، الفقرة ٤). ومن شأن التوسع المستمر في المدن تحت وطأة ثقل الثورة الديمغرافية في العالم النامي أن يخلف ضغطا هائلا على البنية الأساسية الحضرية، بما في ذلك الحاجة الى ضمان توفير قدر كاف من مياه الشرب، والمرافق الصحية، والمواصلات والمرافق الأخرى ذات الصلة. وسوف يهتم المجتمع الدولي بهذه القضية خلال مؤتمر الموئل الثاني في عام ١٩٩٦. فضلا عن ذلك، وبالرغم من الإنجازات التي أدت في ميدان الطب الى القضاء التام على أمراض مثل الحصبة والتيفود والكوليرا أو الى مكافحتها، وهي أمراض كانت لها آثار مدمرة عادة في البلدان النامية، فقد نشأ تحدي جديد وقوي في شكل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يهدد بانتكاس جهود التنمية بسبب الحاجة الى إعادة تخصيص الموارد النادرة من الاهتمامات الإنمائية التقليدية للتصدي لهذه الأزمة.

٣٢ - وتشكل جميع تلك القضايا تحديات هائلة للمجتمع الدولي ويتعين التصدي لها على أساس عاجل. ولقد انعكست بطريقة أو بأخرى في مقررات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/RES/48/186) المعقود في القاهرة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن (A/RES/48/100)، وسوف يتم التصدي لها مرة أخرى في مؤتمر بيجين المعني بالمرأة ومؤتمر الموئل الثاني المقرر انعقاده في اسطنبول. وإلى حد كبير سوف تؤدي نتائج تلك المؤتمرات، إضافة الى جدول أعمال التنمية المقرر أن تعتمد الجمعية العامة، الى تشكيل جدول أعمال التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين. ونظرا لطبيعة تلك التحديات ذات الأثر البعيد سوف يتعين إكمال التعاون التقليدي فيما بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بالتركيز المتجدد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب إذا أريد تنفيذ تلك المهام تنفيذا فعالا.

٣٣ - ومن أجل تلك الأسباب، أصبح تنقيح جوهر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الآن أمرا موقوتا وملائما على حد سواء، وذلك بغية ضمان فهمه وتطبيقه بطريقة تتفق مع الواقع الجديد في النظام العالمي المتغير.

خامسا - السياسة الفنية ومجال التركيز العملي

٣٤ - انطلاقاً من التحولات الأساسية التي لا تهدأ في ديناميات التعاون الإنمائي العالمي، من المهم إعادة توجيه التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من حيث سياسته الفنية ومجال عمله الرئيسي لضمان استمرار وظيفته كأداة دينامية للتعاون التقني في تناول البلدان النامية والمجتمع الدولي ككل. ونظراً لتغيرات الواقع والتحديات الراهنة، سوف يحتاج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لزيادة التركيز على المبادرات الاستراتيجية التي قد تحدث آثاراً إنمائية كبيرة في البلدان النامية أو قد تمكنها من معالجة المشاكل الهامة المشتركة. ولا يعني ذلك استبعاد القيام بتدخلات محددة تهدف على سبيل المثال إلى نقل التكنولوجيات الفعالة التي ثبت نجاحها أو تشغيل الشبكات الفعالة أو المطابقة بين الاحتياجات والقدرات المحددة بوضوح، لأن من المهم أن يحتفظ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بمرونته من أجل الاستجابة على نحو فعال لاحتياجات محددة. وإنما يعني التركيز الجديد أن يكون التوجه الرئيسي لبرامجه في المستقبل نحو القضايا الإنمائية الرئيسية التي تمثل أهمية خاصة لعدد كبير من البلدان النامية.

٣٥ - ونظراً للتحديات الراهنة التي تواجه البلدان النامية، يُقترح أن تكون القضايا والمواضيع التي لها الأولوية الرئيسية في التدخلات الاستراتيجية هي: التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف الفقر، والإنتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وإدارة المعونات. والذي حدد هذه الأولويات في مختلف المحافل هي الدول النامية ذاتها بوصفها تمثل أهمية خاصة لها.

٣٦ - والتحول المقترح إلى القيام بتدخلات استراتيجية تركز على القضايا والمواضيع الإنمائية الرئيسية يتطلب في بعض الحالات مشاركة طويلة الأجل، وقد يحتاج إلى تخفيف التمييز التقليدي بين الأنشطة "الترويجية" و "التنفيذية" في نطاق التعاون التقني بين البلدان النامية. وربما يحتاج ذلك إلى تغيير الأسلوب الحالي وهو استخدام التدخلات الحفازة مرة واحدة، والاشتراك بدلاً من ذلك في إتاحة المدخلات لأجل طويل، ولكن بطريقة انتقائية. كما ينبغي أيضاً رصد ودعم فعالية الآثار المترتبة على تدخلات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسيحتاج هذا بدوره إلى تنفيذ أنشطة تشغيلية للمتابعة الملائمة في أعقاب الجهود الترويجية الأولية. والمطلوب نهج جديد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية يتجه صراحة نحو الأهداف طويلة الأجل للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ومن ثم لا بد في أية اتجاهات جديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إدخال تغييرات في الإجراءات والممارسات الحالية الخاصة بمجالين حيويين هما: التدخلات ذات الطابع المستدام، وتطبيق الأنشطة الترويجية والتنفيذية للتعاون التقني بشأن الموضوع ذاته. وسيحتاج ذلك أيضاً إلى إقامة صلة واضحة بين التعاون التقني والاستثمار، والتركيز على التحديات الإنمائية العاجلة التي تواجهها مجموعات البلدان. وسيكون من الضروري بالتالي أن يشمل إطار العمل هذا برامج التعاون الثنائية والإقليمية أو برامج التعاون الخاصة بالمجموعات.

٣٧ - وتعتبر مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي يشارك فيها عدد أكبر من البلدان وبالطريقة المذكورة سابقاً أساساً أفضل لتحليل وتقييم النتائج ووضع الأسس لصياغة برامج أكثر فعالية في المستقبل.

٣٨ - وأحد الأمثلة للمبادرات الابتكارية التي يمكن أن تشكل الأساس لترتيب استراتيجي للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وتقوم فيه الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور مهم هو برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة^(٥). وقد أيدت الجمعية العامة هذا البرنامج بقرارها ١٢٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بوصفه مبادرة خلاقة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تساهم كثيرا في التنمية العامة للبلدان المذكورة. وتم تخصيص الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتكون الوحدة المسؤولة عن تنسيق المتابعة لمؤتمر بربادوس. وتعمل الوحدة حاليا على متابعة تنفيذ برنامج المساعدة التقنية للدول النامية الجزرية الصغيرة على أساس دراسة الجدوى المقدمة بشأن هذا الموضوع الى الدورة التاسعة والأربعين للجمعية.

٣٩ - وهناك مبادرة أخرى ذات طابع استراتيجي هي المحفل الآسيوي الافريقي الذي عقد اجتماعه الأول في باندونغ بأندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كمتابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، الذي استضافته حكومة اليابان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وحددت الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها اجتماع باندونغ عددا من مجالات التعاون على أساس التعاون التقني فيما بين البلدان النامية هي تبادل الخبرات في مجال برامج التكيف الهيكلي؛ وإقامة شبكات للربط بين المؤسسات الافريقية والآسيوية؛ والاستراتيجيات والسياسات الرامية لزيادة الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك تكثيف إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والأحراج؛ وإنشاء الآليات الملائمة لزيادة المدخرات المحلية؛ وتشجيع الاتصالات بين غرف التجارة الافريقية والآسيوية، وإنشاء مشاريع مشتركة؛ وزيادة المشاركة الآسيوية في المؤسسات والمصارف التجارية الافريقية؛ وإنشاء شبكة اتصالات افريقية آسيوية وشبكات تجارية وبحثية. ودعا المشاركون في المحفل (الذي شاركت في رعايته حكومة اليابان والأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتحالف العالمي من أجل افريقيا) الوكالات الدولية ولا سيما الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى المساعدة في تنفيذ أنشطة محددة في مختلف المجالات المتفق عليها.

٤٠ - ويشجع برنامج التعاون المقترح بين بلدان أمريكا اللاتينية ورابطة الدول المستقلة على تبادل الخبرات لفتح لبلدان رابطة الدول المستقلة إمكانية التعرف على عمليات مؤسسات الدول الأمريكية في معالجة شؤون التحول الى القطاع الخاص وإدارة برامج التكيف الهيكلي والاستفادة من هذه التجارب. وهو بذلك مثال آخر للمبادرات الاستراتيجية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على الصعيد الأقليمي.

٤١ - وسيكون من المهم أثناء السعي لتشجيع إيجاد تصور استراتيجي أكبر في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ضمان وضع البرامج حسب الطلب. وستقام لذلك آليات لضمان المزيد من المشاورات المنتظمة بين الوحدة والحكومات والمنظمات المشتركة بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية، لتحديد المبادرات التي تعكس الأولويات الرئيسية للبلدان النامية ذاتها.

٤٢ - ومما يسهل ترجمة المبادرات الاستراتيجية والقضايا الحيوية الى برامج تنفيذية وفعالة استخدام طرق الاتصالات الحديثة التي تنقل الرسائل فورا ويكون أثرها أكبر. كما ينبغي أيضا استغلال التجارب الناجحة التي يمكن نقلها. وأخيرا يتوقف نجاح هذا الجهد على ضرورة وجود الأفراد المدربين على نحو ملائم لتنفيذ هذه المبادرات، وعلى توفير موارد مالية كافية بوصفها مدخلات ضرورية.

سادسا - جدول أعمال جديد: العناصر الأساسية للاتجاهات الجديدة

٤٣ - من المحتمل بالضرورة أن لا يقتصر تحديد ملامح جدول أعمال للاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، على المبادرات الجديدة وحدها، بل أن يشمل أيضا إعادة توجيه وتحسين الممارسات والإجراءات القائمة. وهذا أمر متوقع، حيث أن الكثير من الافتراضات التي تشكل أساس هذا التعاون، الى جانب ممارساته وإجراءاته، لاتزال صالحة، وإن كان من الواضح أن بعضها في حاجة الى تنقيح. كذلك من الضروري السعي الى جعل هذا التعاون أداة أكثر فعالية لتعزيز الاكتفاء الذاتي الجماعي، وهذا لا يستلزم إنشاء آليات جديدة تماما في كل حالة، بل إعادة تشكيل المنهجيات التي ثبتت صلاحيتها بحيث تلبى الاحتياجات الجديدة.

ألف - إعادة توجيه الممارسات القائمة

٤٤ - ظلت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تسعى باستمرار، من خلال عملية تقييم متواصلة، الى صقل أنشطة البرمجة التي تضطلع بها لضمان فعالية هذه الأنشطة في تشجيع التبادلات فيما بين البلدان على نحو يثمر مكاسب اقتصادية واجتماعية يمكن قياسها. كما أظهر استعراض تم مؤخرا للخبرات السابقة في تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وقام به خبراء استشاريون خارجيون نيابة عن الوحدة أن الكثير من الآليات القائمة لتشجيع صلات هذا التعاون لاتزال فعالة وملائمة لتشجيع التبادلات داخل المناطق وفيما بينها. إلا أن ذلك الاستعراض، مع تأييده للإبقاء على كثير من طرائق التشغيل الرئيسية، أوصي بإجراء الصقل والتحسين الملائمين فيما يتعلق بتطبيقها لزيادة فعاليتها التشغيلية - وفيما يلي وصف مختصر للممارسات القائمة لهذا التعاون الموصى بالإبقاء عليها مشفوعا بإشارة الى التحسينات المحددة المقترحة لزيادة كفاءتها التشغيلية.

١ - تقديم الدعم لصياغة السياسات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤٥ - لا بد من وجود سياسة جلية بخصوص تشجيع واستغلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إذا ما أريد لجهود التنمية الوطنية أن تشمل فعليا هذا النوع من التعاون. وستساعد الوحدة الخاصة للتعاون

التقني فيما بين البلدان النامية هذه البلدان في صياغة أو تعزيز هذه السياسات. وسيشكل هذا تدعيماً مباشراً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢، الذي يطلب من كافة الأطراف المشتركة في جهود التنمية أن تولي خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية الاعتبار الأول في أنشطة التعاون التقني.

٢ - تعزيز مراكز التنسيق الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤٦ - كفالة لأن تعمل مراكز التنسيق الوطنية على النحو الأمثل، ينبغي ترقية مركزها وإحلالها تنظيمياً في موقع يجعلها تتولى مسؤولية مباشرة عن إدارة أنشطة التعاون التقني وتشارك فيها بشكل ملموس. وعلاوة على ذلك سيلزم إيلاء الاعتبار لإنشاء مراكز تنسيق للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار المنظمات الوطنية الجامعة الممثلة للقطاع الخاص، مثل الغرف التجارية و/أو مجتمع المنظمات غير الحكومية، من أجل تحقيق مزيد من التعاضد بين جهود شتى الأطراف الفاعلة في المجتمع في مجال تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٣ - عمليات توفير القدرات والاحتياجات

٤٧ - تبين من عملية استعراض وتقييم أجريت مؤخراً تحت رعاية الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، للخبرة المكتسبة من العمليات السابقة لتوفير القدرات والاحتياجات، أن ثمة حاجة إلى كفالة أن تكون هذه العمليات معدة بشكل كاف، وأن يكون محركها هو دافع الطلب عليها وأن تكون الاحتياجات والقدرات المحددة في إطارها واقعية من حيث إمكانية تطبيقها ومناسبتها للأهداف الإنمائية الرئيسية للبلدان المتلقية، وأنه يكون قد تم ترتيب التمويل الكافي لتنفيذ ما ينتج عنها من اتفاقات.

٤٨ - وسترصد الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية تنفيذ الاتفاقات المبرمة في إطار كل عملية من عمليات توفير القدرات والاحتياجات، لتقييم فعالية هذه الاتفاقيات على مر الزمن. وسيتمكن هذا الوحدة من عمل تقييم قاطع لمعدل تنفيذ هذه الاتفاقات، لتقوم بعد ذلك بعرضه على الحكومات المشاركة والبلدان النامية الأخرى وغيرها من الأطراف المعنية.

٤ - تعزيز دور المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها عناصر ميسرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٤٩ - لكي يكون التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فعالاً، فإنه يتطلب الدعم من الاختصاصيين الممارسين الملتزمين الموجودين في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويحملون مسؤولية بث

روح هذا التعاون في كامل البرنامج القطري للبرنامج الإنمائي وإجراء الحوار مع المسؤولين الحكوميين المختصين، بما في ذلك مركز التنسيق الوطني للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بشأن دور هذا التعاون في إطار عملية التنمية. وسيكون من العناصر البالغة الأهمية لنجاح هذا الجهد، ما يتلقاه من دعم والتزام قويين من منظومة الإنجاز القطرية للبرنامج الإنمائي، التي يقودها الممثل المقيم، وأيضاً من ممثلي الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

٥ - تحسين التعاون مع مراكز الامتياز

٥٠ - حدثت في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في عدد مراكز الامتياز في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك تكاثرت كيانات مهمة مثل بيوت الخبرة والموارد المستديرة في حقل الأعمال التجارية، ومحافل المنظمات غير الحكومية وقواعد البيانات وشبكات الاتصالات التابعة للمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن المعاهد التقنية. ومن ثم ستسعى الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى إقامة صلات منهجية مع مختلف المراكز عملاً على حشد مساندتها لتشجيع البرامج الابتكارية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وسيكون هناك تركيز خاص على وضع برامج فعالة للبحوث والتعاون مع الشركاء مثل مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث، اللذين أديا نشاطاً كبيراً في تعزيز قضية التعاون بين الجنوب والجنوب.

٦ - توسيع نطاق نظام الإحالة إلى مصادر معلومات

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ليصبح

نظام قاعدة بيانات متعددة الأبعاد

٥١ - ساعد النظام المحوسب للإحالة إلى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على تشجيع وتيسير استخدام هذا الشكل من أشكال التعاون عن طريق الاحتفاظ بمعلومات عن القدرات المؤسسية الموجودة في البلدان النامية ونشر هذه المعلومات. وبغية تكثيف نشر المعلومات على الصعيد العالمي، قامت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتوزيع مجموعة برامجيات جديدة، هي INRES-Lite، وذلك في أواخر عام ١٩٩٤ على جميع البلدان النامية والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية ونخبة من المنظمات غير الحكومية. وميزة هذه المجموعة الجديدة هي أنها سهلة الاستعمال وتمكن مستخدميها من الوصول مباشرة إلى المعلومات الخاصة بالقدرات المؤسسية في البلدان النامية.

٥٢ - وللإسراع بدرجة أكبر في استخدام طريقة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من خلال استخدام تكنولوجيا الحاسوب، يقترح توسيع نطاق النظام المحوسب للإحالة إلى مصادر المعلومات ليصبح قاعدة بيانات متعددة الأبعاد تضم معاً في مكان واحد معلومات مفيدة ووثيقة الصلة بالأنشطة الإنمائية. ويرى أن يتضمن هذا النظام المتعدد الأبعاد بيانات عن عدد مختار من فرادى الخبراء في كل قطاع بالبلدان النامية وعن مراكز الامتياز في العالم النامي، إلى جانب سجل للمشروعات المبتكرة المنجزة بنجاح والملائمة

للمحاكاة في بلدان نامية أخرى. وعند تطوير هذا النظام المتعدد الأبعاد سوف تستفيد الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بقدر الإمكان من النظم القائمة في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٥٣ - وتجرى الاستعدادات حاليا لإدخال بيانات نظام الإحالة الى مصادر المعلومات والوثائق الهامة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية الى شبكة "إنترنت"، مع توفير إمكانية الوصول الى قواعد البيانات الأخرى التي أتاحها البرنامج الإنمائي بالفعل عبر المدخل الخاص به على شبكة "إنترنت". ويوفر ذلك إمكانية الاطلاع في الوقت الحقيقي وعلى الصعيد العالمي على أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ونظام الإحالة الى مصادر المعلومات.

٧ - زيادة درجة المبادرة في الدور الذي تضطلع

به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين

البلدان النامية

٥٤ - نظرا لمركزية الدور والمسؤولية اللذين تضطلع بهما الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال تشجيع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فإنها تعتزم أن تتخذ في المستقبل موقفا يتسم بالمبادرة الى توجيه انتباه البلدان النامية والمجتمع الإنمائي الدولي ككل الى المشاريع التي تتسم بالتجديد والابتكار بدلا من مجرد الرد على الطلبات التي ترد من الحكومات والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٥٥ - كما ستتولى الوحدة الخاصة زمام المسؤولية في المشاورات مع المكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كفاءة الإدماج التام للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامج البرنامج الإنمائي المنفذة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية. وبالإضافة الى ذلك، ستسعى الوحدة أيضا الى القيام، حسب الاقتضاء، بزيادة الصلات بين أنشطتها وبين عناصر التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في هذه البرامج.

٥٦ - وستعمل الوحدة الخاصة على إيجاد نواتج وصفقات مشاريع مناسبة في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تفي بحاجات البلدان النامية ويمكن أن تجتذب، بفضل أهميتها، التمويل من مجتمع المانحين وكذلك من البلدان النامية ذاتها.

٨ - الأنشطة الترويجية

٥٧ - ستواصل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية نشر مجلتها "تعاون الجنوب" على أساس نصف سنوي كوسيلة لزيادة الوعي بهذا التعاون. إلا أنه سيجري تعديل ذلك المنشور لزيادة محتواه الفني عما سبق، ولكي يوفر محفلا لمناقشة القضايا الإنمائية المهمة ذات الصلة بالتعاون التقني فيما بين

البلدان النامية، التي يرجح أن تحظى باهتمام خاص لدى الممارسين في مجال التنمية وكذلك أفراد الجمهور المهتمين.

٥٨ - كما ستزيد الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من جهودها الرامية الى زيادة وعي البلدان النامية بهذا التعاون من خلال مساندة برامج التدريب المنفذة على الصعيد الوطني. وبالإضافة الى ذلك، ستواصل الوحدة تنظيم برامج تدريبية ملائمة لممثلي وكالات الأمم المتحدة، كلما طلب هذا التدريب. كما ستسعى الوحدة الى كفالة إدراج عنصر أو وحدة ملائمة عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في جميع برامج التدريب التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار جهد مستمر يرمي الى ضمان أن يصبح هذا المفهوم عنصرا سائدا في ثقافة التعاون التقني المتعدد الأطراف. وأخيرا ينبغي النظر في إدراج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية كموضوع من موضوعات برامج التدريب الوطنية، وحسب الاقتضاء في البرامج التي تنفذها المعاهد الدولية ذات الصلة.

باء - المبادرات الجديدة

٥٩ - فضلا عن الإبقاء على مجموعة أساسية من الممارسات القائمة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والإضافة الى ما أحرزته من نجاح مؤكد من خلال التحسين والصقل، فإن مجرى الأحداث العالمي المستجد يتيح فرصا فريدة لتكثيف وتوسيع نطاق أنشطة هذا التعاون على أساس مبادرات جديدة ومبدعة. والصلات والقدرات الجديدة وكذلك الحاجات الجديدة التي نشأت على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والأقليمية تضع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في موضع فريد يتيح لها أن تؤدي دورا شاملا بصفتها عنصرا عالميا ميسرا لعملية التعاون هذه بمساندة من بقية منظومة الأمم المتحدة. وينطبق هذا بصفة خاصة في المجالات التي تكون فيها الصلات الثنائية قاصرة أو حيثما لا يمكن واقعا توفير مبادرات استراتيجية مستدامة من خلال آليات الإنجاز الأخرى.

٦٠ - ويقدم الفرع التالي وصفا لعدد من العناصر الجديدة الموصى بها لتوسيع نطاق المبادرات في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

١ - التكامل بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي

فيما بين البلدان النامية

٦١ - وفقا للتصور الأصلي الوارد في خطة عمل بوينس آيرس ومن خلال قرارات الجمعية العامة، كان التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعتبر ذا علاقة تكاملية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. بيد أنه بمرور السنين، سادت نزعة جعلت انتهاج كل من هذين المفهومين يجري مستقلا الى حد ما عن

الآخر رغم الصلة الوثيقة فيما بينهما. ويتضح ذلك جزئياً من أن التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية منفصلان مؤسسياً داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولية التعاون التقني بينما يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مسؤولية التعاون الاقتصادي. وبالنظر إلى الواقع العالمي الراهن، فإن من المهم والملائم زمنياً عكس اتجاه هذه النزعة وبذل الجهود من جديد لكفالة أن يصبح المفهوم أوثق صلة على الصعيد التنفيذي.

٦٢ - ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق تحديد المجالات التي يمكن فيها لمبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تدعم بصورة مباشرة البرامج الشاملة للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مثل برنامج عمل كاراكاس. وتعتزم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن تجري استعراضاً منهجياً لهذا البرنامج وكذلك لمبادرات أخرى يجري تنفيذها في إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، لتحديد الفرص المتاحة لإقامة الصلات الملائمة.

٦٣ - وبعد اتخاذ قرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩، يجري التعاون بالفعل على نحو أوثق وعلى أساس رسمي بين الوحدات المسؤولة عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ويحدث هذا في سياق إعداد تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين الجنوب والجنوب وأيضا فيما يتعلق باجتماع الخبراء الحكوميين، الذي سيصدر توصيات بشأن المسائل والطرائق التي يمكن أن يتناولها المؤتمر المقبل المعني بالتعاون بين الجنوب والجنوب. وقد شرعت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وشعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التابعة للأونكتاد في إجراء مشاورات مكثفة فيما بينهما بشأن هذه المسائل، ووافقت الوحدة الخاصة بالفعل على تمويل عدد من المدخلات الاستشارية المصممة لمساعدة الأونكتاد في الأعمال التحضيرية الفنية لاجتماع الخبراء، المقرر أن ينعقد في أواخر تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس ١٩٩٥. وتمول الوحدة أيضا أنشطة أخرى ينفذها الأونكتاد، وثيقة الصلة بالأهداف العريضة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٦٤ - ويشكل توثيق الصلات بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بينها جانبا رئيسيا من جوانب الزخم الاستراتيجي الجديد الذي تعتزم الوحدة الخاصة الأخذ به مستقبلا.

٢ - تحديد البلدان المحورية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦٥ - سبق الحديث عن أن عددا من البلدان في كل منطقة نامية حقق نمو اقتصاديا ملموسا، فإن هذه البلدان تشارك في رعاية مبادلات التعاون التقني فيما بين الدول النامية أو ترحب بأي فرصة للقيام بذلك. ولذلك ستشرع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في إجراء مشاورات مع عدد من

البلدان المحورية في كل منطقة لتحديد الامكانيات الجديدة والمبتكرة لتنفيذ أنشطة هذا التعاون سواء على الصعيد الاقليمي أو على الصعيد الأقاليمي. ويمكن تنفيذ هذه المبادرات في إطار اتفاق عام للتعاون بين الوحدة والبلدان المعنية، يحدد مسؤوليات الأطراف بوضوح في تنفيذ البرامج المحددة.

٢ - تشجيع ترتيبات التعاون الثلاثي

٦٦ - إن مفهوم التعاون الثلاثي، الذي يشمل مشاركة البلدان المتقدمة النمو في عملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ينطوي على إمكانية الاسهام بشكل ملموس في تحقيق أهداف هذا التعاون. وفي ظل هذه الترتيبات، يمكن أن تستعين البلدان المانحة بخدمات البلدان النامية التي تتمتع بالقدرة اللازمة في تقديم مدخل من مدخلات التعاون التقني لبلد نام آخر على أساس تحقيق الفعالية من حيث التكلفة. وقد حدث هذا في حالة شيلي حيث قامت، بمساعدة من هولندا، بتدريب مراكز تنسيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في بلدان أمريكا الوسطى. وبالمثل استعين بالخبرة الفنية البرازيلية، على أساس التمويل من أحد المانحين، في دعم أنشطة التعاون التقني في موزامبيق. ومن الممكن أيضاً أن تستخدم بنفس الطريقة مبادرة المحفل الآسيوي - الافريقي المدعومة من اليابان. ويمكن تصور عدد من البدائل الممكنة في تطبيق هذا المفهوم الأساس. وستقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتوثيق الترتيبات الناجحة للتعاون الثلاثي في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية بغية إدراج الترتيبات التي تشترك فيها الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، حسب الاقتضاء، في أنشطتها. وسيجري إطلاع من يرغب من البلدان على المعلومات المتعلقة بهذه الخبرات.

٤ - نقل الخبرات المشاركة الناجحة فيما بين

البلدان النامية

٦٧ - كان من جوانب الضعف الأساسية للتعاون التقني التقليدي المتعدد الأطراف عدم توثيق الخبرات المشاركة الناجحة بشكل منهجي وإنشاء الآليات الملائمة لنقل هذه الخبرات الى البلدان النامية الأخرى، إما داخل المنطقة نفسها أو في المناطق الأخرى. وبالتالي لم ينتفع بمحاكاة كثير من الخبرات المشاركة الناجحة والمبتكرة. وأدى ذلك الى حالات غلب فيها على مبادرات التعاون التقني تكرار محاولات التوصل الى حلول تم التوصل اليها بالفعل في أماكن أخرى. وتلافياً لهذا النقص، ستقوم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بتوثيق الخبرات المشاركة المبتكرة والمبدعة التي تكتسب في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإعداد حصر عالمي لهذه المشاريع، سيجري نشره على جميع البلدان من خلال النظام المنقح للإحالة الى مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي سيحول، كما ذكر من قبل، الى قاعدة بيانات متعددة الأبعاد. وبالإضافة الى ذلك ستكون الوحدة على استعداد للعمل، عند الاقتضاء، كآلية لتيسير نقل هذه الخبرات المشاركة الى البلدان النامية الأخرى.

٥ - وضع صفقات مشاريعية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات محددة

٦٨ - للاستجابة إلى المشاكل الناشئة التي تحتاج البلدان النامية إلى التعاون في التصدي لها، تنوي الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية استقصاء إمكانية صياغة "مجموعات من المشاريع" في مجالات محددة من التعاون الإنمائي لها تأثير كبير تستطيع جذب تمويل خاص، سواء من البلدان النامية ذاتها أو من مانحين آخرين. ومن أمثلة ذلك، يمكن أن تشمل المشاريع مساعدات محددة لازمة لتمكين مجموعة مختارة من البلدان النامية من التقيد بمتطلبات وأحكام الاتفاقات المتفق عليها دولياً، مثل الاتفاقات المتعلقة بجولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) التي أصبحت تحمل الآن اسم منظمة التجارة العالمية، أو تنفيذ مجموعة محددة من الأنشطة لتنفيذها في إطار برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

٦ - جائزة مجموعة ال ٧٧ و البرنامج الإنمائي المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

٦٩ - أعلنت مجموعة ال ٧٧ والبرنامج الإنمائي جائزتهما للتعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، التي ستقدم سنوياً إلى فرد أو مجموعة أو مؤسسة عند تنفيذ مشروع أو نشاط يعتبر مساهمة عظمى في هذا التعاون التقني أو التعاون الاقتصادي، بهدف تشجيع زيادة التوعية بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب. وسيعلم اسم الفائز بالجائزة عند الاحتفال بذكرى إنشاء مجموعة ال ٧٧، وستقدم الجائزة رسمياً بمناسبة الاجتماع الوزاري السنوي للمجموعة الذي يُعقد في نيويورك خلال انعقاد الجمعية العامة.

٧ - الوحدة الخاصة ومجموعة ال ٧٧

٧٠ - ستحاول الوحدة الخاصة تعزيز تعاونها مع مجموعة ال ٧٧ من أجل تأمين الدعم الفعال لتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، خصوصاً في نطاق برنامج عمل كاركاس. وقد أدى التعاون بين الوحدة ومجموعة ال ٧٧ على إدارة صندوق بيريز غيريرو التذكاري مثلاً إلى نتائج طيبة، وسيكون أساساً هاماً لإقامة علاقة أقوى من حيث تنشيط التعاون بين الجنوب والجنوب.

٨ - الوحدة الخاصة والجهات المانحة

٧١ - رغم أن التعاون التقني في جميع البلدان النامية من مسؤولية البلدان النامية ذاتها، فإن استمرار دعم الجهات المانحة لهذه الطريقة من التعاون يمكن أن يساهم كثيراً في نجاحها. وكما تقدم ذكره، كان التركيز

على التعاون بين الجنوب والجنوب عنصرا هاما في مبادئ المؤسسة الإنمائية الدولية بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني، فهي تشدد على أمور منها أهمية تحمل البلدان النامية مسؤولية متزايدة عن صياغة وإدارة برامجها في التعاون التقني. كما ظهرت قضية التعاون بين الجنوب والجنوب خلال مناقشات الشبكة المكونة من المؤسسة الإنمائية الدولية والبنك الدولي والبرنامج الإنمائي حول فعالية التعاون التقني في التسعينات. وبذلك ترمز الوحدة الخاصة الدخول في مناقشات مع الجهات المانحة لتحديد إمكانيات وزيادة التعاون في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، باعتباره طريقة مجزية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني المتعددة الأطراف.

سابعاً - الترتيبات المؤسسية

٧٢ - تحتاج العناصر الواسعة لاستراتيجية الاتجاهات الجديدة التي تقدم ذكرها ترتيبات مؤسسية مناسبة لدعم مضمون الاتجاه الجديد وتسييره بشكل فعال. لذلك يتناول هذا الفرع من التقرير البعد المؤسسي لعملية الاتجاهات الجديدة على المستويات الحكومية الدولية والقطرية والإقليمية، وأيضا داخل المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة.

ألف - اللجان الرفيعة المستوى

٧٣ - ينبغي أن يستمر عمل اللجان الرفيعة المستوى ككيان حكومي دولي مسؤول عن استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وقد قامت اللجنة في السنوات الأخيرة إلى جانب استعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية برصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب عن التعاون بين الجنوب والجنوب. بل إن اللجنة طلبت من مدير البرنامج الإنمائي أن يقدم تقريرا إلى دورتها التاسعة عن إدخال توصيات التقرير في صلب أنشطة التعاون التقني للبلدان النامية ومؤسسات الأمم المتحدة. وحيث أن الاقتراح الوارد في هذا التقرير يُشجع توثيق الصلات التنفيذية بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، يُوصى بأن تجري اللجنة في المستقبل استعراضا منهجيا للعلاقة بين التعاون التقني والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

باء - على المستوى الوطني

٧٤ - علاوة على صياغة السياسات القطرية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ينبغي أن تقوم الحكومات بإجراء استعراض للترتيبات المؤسسية المحلية الخاصة بتنسيق وإدارة التعاون التقني، من أجل تحديد طبيعة التغييرات التي تحتاجها الترتيبات الحالية لضمان زيادة الدعم الفعال لعملية التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. كما تستطيع الحكومات تسهيل استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على المستوى القطري بأن تضع ترتيبات تمكنها من تحسين النظام الإعلامي المنقح لشبكة الإحالة إلى

مصادر معلومات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، ومن استخدام هذا المصدر وسيلة لتبادل المعلومات مع البلدان النامية الأخرى.

٧٥ - ويحتاج أي تنشيط فعال للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية دراسة متأنية للموقع الاستراتيجي لجهاز مراكز تنسيق التعاون في كل بلد داخل الهيكل الحكومي، كما يحتاج إلى دعم كاف من الموظفين، وإلى رقابة فعالة على الموارد المرصودة لهذا التعاون التقني في الميزانيات الوطنية وفي برنامج التنمية الشاملة.

٧٦ - كذلك ينبغي النظر في إقامة آلية مناسبة لإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في وضع سياسة هذا التعاون التقني، وفي تخطيط وتنفيذ أنشطته. ومن الآليات الممكنة إنشاء لجنة وطنية تتألف من ممثلين من الحكومة، مع ممثلين من مجموعة من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، تكون بمثابة مجلس توجيه للأنشطة الترويجية والتنفيذية. كما ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص على استخدام قاعدة بيانات نظام الإحالة كجزء من شبكة معلوماتها الشاملة.

جيم - على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

٧٧ - يمكن الاستعانة بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لها ولايات واضحة وتوجه محدد في قطاعاتها أو موضوعاتها ولها مواردها لتنفيذ هدفها المعلن، بحيث تكون قنوات فعالة في تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. لذلك ستقوم الوحدة الخاصة بتعزيز علاقاتها بهذه المنظمات، سعيًا إلى إقامة صلات مناسبة تدعم مبادرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

دال - الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة

٧٨ - يحتاج أي اقتراح لادخال تغييرات في الترتيبات المؤسسية القائمة والطرق التنفيذية التي تدعم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى أن يراعي أمورًا منها الولايات التشريعية الحالية فيما يتصل بالموضوع، والقضايا المتعلقة بالأسلوب الذي يمكن به زيادة تعزيز هذا التعاون في إطار الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، وكذلك أنسب مكان في منظومة الأمم المتحدة يختص بمهام المؤسسات المسؤولة عن تنشيط وتطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى الوحدة الخاصة بوصفها العنصر الحفاز والمنسقة لشؤون هذا التعاون داخل المنظومة الإنمائية. ولقيت هذه القضية الأخيرة بعض النقاش في السنوات الأخيرة. وبناءً على الاعتراف بأن ولاية هذا التعاون التقني - كما أعربت عنها خطة عمل بوينس أيرس وعززها قرار الجمعية العامة ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي اعتمد خطة العمل هذه - تمثل قاعدة مستقلة واضحة للتعاون الدولي، فإن دعم الترتيبات المؤسسية ينبغي أن يعكس هذه الحقيقة.

٧٩ - وبوجه أعم، لدى الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة قدرة كبيرة على دعم عملية منهجية هي إدخال التعاون التقني في كافة البرامج التنفيذية. وينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من تطبيق المناهج المبتكرة التي

أخذت بها مختلف وكالات الأمم المتحدة، مثل بروتوكول منظمة الأغذية والزراعة في التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. إلا أنه يلزم تجديد الجهد لتصميم أنشطة تنفيذية تُمكن المنظومة من زيادة استجابتها لهذا التعاون التقني. وستسعى الوحدة الخاصة إلى القيام بدور نشط في المستقبل بأن تحاول التأكد من اعتبار التعاون التقني عنصرا استراتيجيا في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف في إطار المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة. وستدور في داخل البرنامج الإنمائي عملية استقصاء للنُهج الجديدة والمبتكرة، من أجل تشجيع زيادة الأخذ بأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عند تنفيذ البرامج والمشاريع.

٨٠ - وسوف تتصل الوحدة الخاصة مستقبلا بمراكز التنسيق الوطنية، واللجان الوطنية لهذا النوع من التعاون التقني حيثما وجدت وبانتظام، من أجل اطلاعها على التطورات العالمية في هذا التعاون التقني، وستنظم أيضا برامج لتدريب مراكز التنسيق قطريا وإقليميا. ويلزم في مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة تعزيز آلية مراكز التنسيق، كما ينبغي بشكل منتظم تنفيذ برامج توجيه بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

٨١ - وعلى أساس إجراء استعراض أكثر منهجية لحالة هذا التعاون التقني في الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة، سيحاول البرنامج الإنمائي كما فعل في الماضي أن يضمن استعراضا دوريا لهذا الموضوع من جانب لجنة التنسيق الإدارية.

ثامنا - التمويل

٨٢ - ما زالت مسألة تهيئة التمويل الكافي محورية في تحقيق أهداف جدول أعمال الاتجاهات الجديدة.

٨٣ - ومن المهم عند استعراض احتياجات التمويل هذه الإشارة إلى أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فعال من حيث التكاليف في إيصال التعاون التقني الذي يدعم الأهداف الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل. ويتزايد الاعتراف والتقدير لأهمية هذا التعاون التقني ومزاياه الفريدة في معالجة القضايا الإنمائية ذات الأولوية. لذلك يمكن أن يؤدي تزايد استخدامه إلى إسهام كبير في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف، بتقليله للكلفة العامة لهذا التعاون، و برفع مستواه.

٨٤ - أما عن مصادر وأنواع تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، فنورد فيما يلي بعض الاحتمالات الرئيسية.

ألف - المصادر القطرية

٨٥ - ينبغي أن تفكر البلدان النامية، انطلاقاً من مبدأ الاعتماد على التراث، في رصد موارد من ميزانياتها القطرية لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمكن لهذا العمل، إذ يُرسخ الاتجاه للتعاون التقني، أن يكون له أثره الهام من حيث البيان العملي، ومن ثم يستطيع أن يجتذب مساهمات من مصادر أخرى.

٨٦ - ومن الطرق التي تضمن الانتفاع الأمثل بالموارد القطرية المخصصة لهذا التعاون التقني تجميع الموارد التي تديرها حالياً مختلف الوكالات الوطنية في هذا الاتجاه. وهذا التجميع للموارد يوفر أساساً ملائماً للتكافؤ بين المصادر الخارجية والاعتمادات الوطنية اللازمة لهذا التعاون التقني.

باء - الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٨٧ - لزيادة قدرة الوحدة الخاصة على تشجيع وتنفيذ أنشطة مبتكرة خلاقة، ينبغي النظر في زيادة الاعتمادات من الموارد للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية خلال دورة البرمجة القادمة.

٨٨ - كما ستحاول الوحدة الخاصة مساعدة البلدان والمنظمات في الحصول على تمويل لبرامج محددة، وستكون بمثابة مركز موارد لتطوير مجموعات مبتكرة من مشروعات التمويل.

جيم - أرقام التخطيط الإرشادية

٨٩ - ينبغي تشجيع البلدان النامية على الاستمرار في تخصيص موارد من أرقام التخطيط الإرشادية لكل منها من أجل تمويل التعاون التقني فيما بينها. كما يمكن تعزيز الموارد للأنشطة التي تستخدم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق عدة آليات. فأولاً ينبغي عند إعداد أو استعراض البرامج القطرية تحديد الأنشطة المناسبة لتطبيق هذا الأسلوب من التعاون التقني. وثانياً، سيكون مطلوباً من لجان تقييم المشاريع بالبرنامج الإنمائي ومن لجنة استعراض البرامج أن تبحث فيما إذا كانت أعطيت اعتبارات مناسبة لأسلوب التعاون التقني هذا عند تصميم البرامج والمشاريع. وثالثاً، سيكون الممثلون المقيمون للبرنامج الإنمائي مكلفين بأن يبينوا بالتحديد في تقاريرهم السنوية تطورات تطبيق أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ورابعاً، سيجري استعراض لدليل البرامج والمشاريع بحيث يشمل تعليمات بإدخال أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأخيراً ستدرج في الميزانية بنود خاصة بالبرامج والمشاريع التي يمولها البرنامج الإنمائي، من أجل تحديد مقومات هذا التعاون التقني في هذه البرامج والمشاريع.

٩٠ - وباستطاعة مختلف البرامج الإقليمية ودون الإقليمية أن تقوم بدور هام في رصد موارد تدعم مبادرات هذا التعاون التقني. لذلك ينبغي منهجياً استعراض البرامج الإقليمية من أجل تحديد فرص التوسع في تطبيق هذا الأسلوب من التعاون التقني.

دال - ترتيبات التمويل الثلاثية

٩١ - ينبغي استقصاء إمكانية ترتيبات التمويل الثلاثية كسبيل لزيادة الموارد اللازمة للنهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويقضي هذا الترتيب بأن تقدم البلدان المانحة تمويل الطرف الثالث إلى أنشطة هذا التعاون التقني الذي يجري بين البلدان النامية. وهذا النموذج راسخ تماما وتستخدمه عدة بلدان من مختلف المناطق. ويلزم التوسع في تطبيقه، خصوصا بسبب انكماش حجم التمويل الخارجي اللازم لتمويل الأنشطة التقليدية في مجال التعاون الإنمائي.

هاء - مجموعات تمويل خاصة للصفقات المشاريعية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٩٢ - كما أشير سابقا، يمكن اجتذاب تمويل كاف من المانحين إذا تسنى تحديد مجموعات معينة من النواتج والمشاريع التي تتناول قضايا لها أولوية عالية وصلة بحاجات البلدان النامية يمكن تلبيتها من عمليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ويمكن من خلال مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي تركز على مشاكل محددة على أساس مستمر وضع صفقات مشاريعية للتصدي لمساائل مشتركة تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية. ويمكن أن تشمل هذه النواتج خططاً لتنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية التي أنشئت نتيجة جولة أوروغواي لمفاوضات الغات؛ وترتيبات مشتركة في التنفيذ للوفاء بالتزامات التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وإطارا اقتصاديا كليا للتكيف الهيكلي يحمي الاستثمارات الاجتماعية؛ ووضع إطار لإدارة المساعدات الخارجية؛ ووضع نظم مناسبة لإدارة الديون. فهذه النواتج تساعد على زيادة التعاون الاقتصادي والنمو العالمي، وبناء على ذلك تجذب من الجهات المانحة دعما مناسباً لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

واو - التمويل من القطاع الخاص

٩٣ - ظهر في السنوات الأخيرة عدد من الشركات الكبرى في القطاع الخاص من العالم النامي. ويعمل بعض هذه الشركات على أساس عبر وطني، وتحت تصرفها أموال كبيرة. ويمكن أن تصبح هذه الشركات مصادر قيّمة لإمكانيات تمويل التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

تاسعا - الاستنتاجات

٩٤ - كان الغرض من هذا التقرير هو استعراض تجربة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على امتداد ما يقرب من عقدين من الزمان، أي منذ اعتماد خطة عمل بوينس آيرس في عام ١٩٧٨. ومن هذا المنطلق، يطرح عددا من المقترحات تتعلق بالسياسات الموضوعية والزخم التنفيذي، كما يطرح عناصر جدول أعمال جديد يتيح للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية أن يشكل أداة فعالة من أدوات التعاون التقني المتعدد الأطراف. وقد صيغت هذه المقترحات على ضوء التغيرات بعيدة المدى التي يشهدها هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، مما ينطوي على آثار هامة بالنسبة لمستقبل التعاون التقني المتعدد الأطراف. والواقع أن هذا التقرير يبني على أساس منطقي هام مؤداه أن ما يحدث حاليا من تغيرات في الهيكل التقليدي للتعاون التقني المتعدد الأطراف سيؤدي على الأرجح إلى اكتساب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية أهمية متزايدة مستقبلا.

٩٥ - وبالنظر إلى ما يتسم به تطور التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف من طبيعة دينامية، فإن هذا التقرير مطروح باعتباره بياناً أولياً في حوار مستمر بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، يجري في سياق برنامج عالمي بدأ يشق طريقه إلى الوجود وستحدد معالمه بفضل مساهمات عدد من المؤتمرات الدولية، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والموئل الثاني، وكذلك "خطة التنمية" المقترحة التي يتوقع أن تعتمد في الدورة الخمسين للجمعية العامة. كما أن تعريف دور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في إطار هذا البرنامج العالمي سيتأثر بالمناقشات التي ستجرى خلال العمليات التحضيرية للمؤتمر المقترح عقده بشأن التعاون فيما بين الجنوب وخلال المؤتمر نفسه.

٩٦ - ويجدر، والأمم المتحدة تحتفل بعيدها الخمسين، إيلاء عناية خاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي تطور عبر السنين حتى غدا جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وإنه لأمر له مغزاه، أيضاً، أن تحل في عام ١٩٩٥ الذكرى العشرون لاتخاذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمقرره المتعلق بالأبعاد الجديدة في التعاون التقني، والذي يدعو إلى الاستعانة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية باعتباره وسيلة رئيسية من وسائل التعاون التقني في البرامج والمشاريع التي تمولها المنظمة.

٩٧ - وسوف تشكل مقررات اللجنة الرفيعة المستوى بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إسهاماً هاماً في صقل هذا التعاون باعتباره أداة لتسخير القدرات الهامة المتوافرة في العالم النامي دعماً لمشروع عالمي حقيقي يخدم عملية التنمية.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ٢ ألف (E/5703/Rev.1)، الفقرة ٥٤.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٣) A/36/333 و Corr.1، المرفق.

(٤) New York, Oxford University Press, 1990. للاطلاع على استعراض عام وموجز لتقرير لجنة الجنوب، انظر A/45/810 و Corr.1، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (A/CONF.167/9 و Corr.1 و 2) (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

المرفق الأول

قائمة المشتركين في فريق الخبراء الخارجيين المعني
بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية
نيويورك، ٦ - ٧ آذار/مارس ١٩٩٥

السيدة مارجريت جوان أنستي	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
كارلوس سيرسال دي سريزانو	(الأرجنتين)
س. م. شذى	(الهند)
ميرسي ايجيفو	(اثيوبيا)
محمد مهدي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
أ. م. عبد المغيث	(بنغلاديش)
كارلوس أ. بيمنتل	(البرازيل)
أوسكار دي روخاس	(فنزويلا)
ويليم ت. تيتا	(الكاميرون)
أنجل فيناس	(اسبانيا)
جورج أ. ويليامز	(دومينيكا)

المرفق الثاني

موجز التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير

- ١ - التركيز في أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على مجالات ذات أهمية استراتيجية أكبر وذلك من حيث المبادرات التي يمكن أن يكون لها أثر إنمائي كبير، والتي من شأنها أن تشمل عددا كبيرا من البلدان النامية.
- ٢ - انتقاء القضايا ذات الأولوية مثل التجارة والاستثمار، والديون، والبيئة، وتخفيف وطأة الفقر، والإنتاج والعمالة، وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة المعونة لتكون ضمن مجالات التركيز الاستراتيجية.
- ٣ - تعزيز التكامل في الميدان التنفيذي بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.
- ٤ - التخفيف من حدة التمييز التقليدي بين الأنشطة "التشجيعية" والأنشطة "التنفيذية" من أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ٥ - صوغ سياسات وطنية شاملة تتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ٦ - تعزيز مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والارتقاء بمنزلتها وكفالة احتلالها المرتبة اللائقة داخل الهيكل الحكومي.
- ٧ - إعادة تشكيل ممارسات التوفيق بين القدرات والاحتياجات.
- ٨ - تعزيز دور المكاتب القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها عناصر ميسرة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ٩ - تحويل نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية إلى قاعدة بيانات متعددة الأبعاد.
- ١٠ - تحديد بلدان "محورية" في إطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ١١ - تشجيع عقد ترتيبات تعاونية ثلاثية الأطراف من أجل تنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

- ١٢ - توثيق الخبرات في مجال المشاريع الابتكارية الناجحة وتناولها فيما بين البلدان النامية.
- ١٣ - وضع صفقات مشاريعية في مجال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجالات محددة، يمكن أن تجتذب تمويلا خاصا بناء على ما تتسم به من أهمية جوهرية.
- ١٤ - إصدار جائزة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية/التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المشتركة بين مجموعة ال ٧٧ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- ١٥ - التوسع في المهام المنوطة باللجنة الرفيعة المستوى لكفالة رصد التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من حيث اتصاله بالتعاون الاقتصادي فيما بين تلك البلدان.
- ١٦ - الاضطلاع باستعراض شامل للترتيبات المؤسسية على الصعيد الوطني بغية تعزيز القدرة الوطنية اللازمة لإدارة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ١٧ - تعزيز الروابط بين الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ذات القدرة على العمل باعتبارها قنوات لهذا التعاون التقني.
- ١٨ - تعزيز دور جهاز الأمم المتحدة الإنمائي دعما للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وكفالة استمرار رصده من قبل لجنة التنسيق الإدارية.
- ١٩ - إقامة روابط مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في جهد لتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.
- ٢٠ - تحديد ترتيبات تمويلية جديدة، بما في ذلك إيلاء الاعتبار لما يلي:

- (أ) زيادة الحصة المخصصة من الموارد الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- (ب) زيادة حصة الموارد المخصصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في فترة البرمجة القادمة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ج) تشجيع البلدان على الاستمرار في تخصيص نسبة من أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية الخاصة بها للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- (د) تشجيع التمويل الثلاثي لمشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(هـ) تعبئة الموارد من أجل صفقات مشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية القائمة على مبادرات ذات أولوية عالية يرجح أن تجتذب التمويل من جانب المانحين؛

(و) تعبئة تمويل القطاع الخاص للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

(ز) تدعيم الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية كي تضطلع بدور فعال داخل منظومة الأمم المتحدة في جهد للتوسع في الاستعانة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

- - - - -